الجمهورية اللبنانية
المصلحة الوطنية لنهر الليطاني

الصادر: ٥١٦/ص/٢٠٢٠
التاريخ: ٢٠٢٠/٥/٢٧

جانب المديرية العامة للتنظيم المدني الموقرة

الموضوع: إيداع المصلحة الوطنية لنهر الليطاني مشروع المخطط التوجيهي لمدينة زحلة لإبداء الملاحظات الفنية اللازمة وفقًا للأصول.

المراجع:

- القانون المياه رقم 192 الصادر بتاريخ 16 تشرين أول 2020 الرامي تعديل القانون رقم 77 تاريخ 2018/4/13
- القانون رقم 63 تاريخ 2016/10/27 (تخصيص اعتمادات لتنفيذ بعض مشاريع وأعمال الاستملاك العائدة لها في منطقة حوض نهر الليطاني من النبع الى المصب) والمصحح في العدد رقم 9 من الجريدة الرسمية تاريخ 2017/2/23.
- القانون 64 المتعلق بالموافقة على اتفاقية قرض لمشروع "الحد من تلوث بحيرة القرعون" والمنشور في الجريدة الرسمية عدد 52 الصادر في 3 تشرين الثاني عام 2016.
- القانون 65 المتعلق بالموافقة على اتفاقية تنفيذ لمشروع "الحد من تلوث بحيرة القرعون" والمنشور في الجريدة الرسمية عدد 52 الصادر في 3 تشرين الثاني عام 2016.
- قانون البناء
- القانون 646 تاريخ 2004/12/11 الرامي الى تعديل المرسوم الاشتراعي رقم 148 تاريخ 1983/9/16 "قانون البناء"
- المرسوم رقم 8018 تاريخ : 2002/06/12: تحديد اصول واجراءات وشروط الترخيص بانشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها.

تحية طيبة وبعد،

لما كانت مدينة زحلة في صدد إعداد المخطط التوجيهي العام للمدينة، وحيث أن المدينة تقع ضمن الحوض الأعلى نهر الليطاني،

وحيث أن المصلحة الوطنية لنهر الليطاني هي مؤسسة عامة مهامها إستثمار الموارد المائية في حوض نهر الليطاني لإنتاج الطاقة الكهرومائية والري، وموكلة بموجب القوانين المرجعها أعلاه بتنفيذ مهام الحوكمة على

بناية غناجة وسرسق، بشارة الخوري، بيروت لبنان، ص.ب: ١١-٣٧٣٢ بيروت - لبنان،
هاتف: ٦-١١٢ ٦٦٢ (١) ٩٦١+ فاكس: ٤٧٦ ٦٦٠ (١) ٩٦١+ البريد الإلكتروني: litani@litani.gov.lb

حوض نهر الليطاني وحماية الموارد المائية من التلوث والهدر والمشاركة في وضع المخططات التوجيهية المائية بالتعاون مع الجهات المعنية، وقد باشرت منذ العام 2018 برصد التعديات في الحوضين الأعلى والأدنى وتحديث المعلومات المتعلقة بمصادر التلوث الناجم عن الصرف الصحي او الصناعي او عبر النفايات الصلبة أو النشاط الزراعي ومتابعة التزام المؤسسات الصناعية وغير الصناعية والصحية ورصد تعديات التجمعات العشوائية للنازحين على ضفاف النهر ومحطات المعالجة وكما ورصد ومتابعة نوعية المياه في حوض نهر الليطاني بالإضافة الى إتخاذ ومتابعة الإجراءات القانونية والقضائية والادارية المتخذة بحق مرتكبي الجرائم المائية والبيئية،

وحيث أن المخطط التوجيهي الذي تعدّه بلدية زحلة يجب أن يراعي الشروط البيئية والتنظيمية التي ترعى حماية الأنهار والضفاف، ومنع التعديات التي قد تؤثر سلبًا على الموارد المائية، لا سيما من خلال:

- **حماية ضفاف نهر الليطاني:** الإلتزام بالتراجعات القانونية عن المجاري المائية والتأكد من إدراج تدابير لمنع تآكل الأراضي الزراعية الواقعة على ضفاف النهر.
- **تنظيم وضبط القطاع الصناعي:** ضمان عدم الترخيص لإنشاء مؤسسات صناعية بالقرب من مجاري نهر الليطاني تفاديًا لتحويل الصرف الصناعي غير المعالج إلى مجرى النهر. كما يجب أن يرعى المخطط تخصيص مناطق صناعية بعيدة عن مجرى نهر الليطاني ومزودة ببنية تحتية لمعالجة النفايات الصناعية.
- **مراعاة الميزان المائي:** التأكد من توافر مصادر مائية كافية لتغطية الاحتياجات المستقبلية وفق المخطط، ومنع الاستخدام المفرط للموارد المائية الجوفية والسطحية.
- التأكد من تضمين المخطط حلولًا متكاملة لشبكات الصرف الصحي، والتشديد على تشغيل محطات التكرير بفعالية لتجنب أي تصريف غير معالج في النهر.
- مراعاة مواقع مطامر النفايات وآليات تشغيلها لمنع أي تأثيرات بيئية سلبية على الموارد المائية.
- الحفاظ على المسطحات المائية والمناطق الرطبة.
- التحقق من انسجام المخطط مع القوانين والأنظمة التي ترعى حماية الموارد المائية من مختلف أوجه استخدامات الأراضي، وخاصة القوانين التالية:

- القانون رقم 1988/64 المتعلق بحماية البيئة من التلوث الناتج عن النفايات الضارة والمواد الخطرة.
- المرسوم رقم 2012/8633 المتعلق بأصول تقييم الأثر البيئي.
- المرسوم الاشتراعي رقم 1925/144 والتعديلات اللاحقة له، لا سيما تلك المتعلقة بحماية مجاري المياه العامة ومنع التعديات عليها.
- قانون المياه رقم 192 /2020 وقانون البيئة رقم 444/ 2012.

وحيث أن مدينة زحلة تشكل الثقل السكني الأول في الحوض الأعلى لنهر الليطاني، يصبح من الضروري أن يتم التنسيق بين كافة الجهات المعنية لضمان الاستخدام المستدام للمياه وحماية نهر الليطاني من المخاطر المحتملة الناتجة عن التوسع العمراني.

ونظرًا لما للمخططات التوجيهية من تأثير مباشر وطويل الأمد على إستدامة إستخدام الموارد المائية وحماية النظام البيئي،

بناءً عليه،

نأمل من جانبكم تزويدنا بنسخة عن مشروع المخطط التوجيهي لمدينة زحلة لتمكيننا من دراسته وإبداء الملاحظات الفنية اللازمة وفقًا للأصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإدارة / المدير العام

للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني

د. سامي علوية

الجمهورية اللبنانية
المصلحة الوطنية لنهر الليطاني